الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ٩٦
الأربعاء، ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٩
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدييه أوبيرتي ..... (أوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فيليبي باليسترا (سان مارينو).

البند ١٦٧ من جدول الأعمال (تابع)

العدوان المسلح على جمهورية الكونغو الديمقراطية

السيد عروة (السودان) (تكلم بالعربية): في البداية يود وفد بلادي أن يغتنم هذه الفرصة ليتقدم لكم بخالص الشكر على عقد هذه الجلسة لمناقشة البند ١٦٧ من جدول الأعمال والمعنون "الاعتداء المسلح على جمهورية الكونغو الديمقراطية"، وهي كما تعلمون دولة أفريقية شقيقة تربطنا معها صلة الجوار، حيث تتأثر بلادي مباشرة بما يدور فيها من أحداث.

لقد حددت المادة الحادية عشرة من الميثاق دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين ومنع الأسباب التي تهدد السلم وقمع أعمال العدوان، باعتبارها الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة الذي يتكامل جهده بهذه الصفة مع مجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

إن عنوان البند الذي نجتمع بشأنه اليوم غني عن الشرح. فنحن أمام حالة اعتداء على دولة ذات سيادة عضو في الهيئة الدولية، وثبت ذلك العدوان باعتراف الغزاة أنفسهم، الذين قدموا حججا واهية لا يقرها الميثاق والقانون الدولي وعلاقات التعايش السلمي وحسن الجوار. إذ أن الميثاق ينص بوضوح على وجوب امتناع كافة الدول عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها لحل أي نزاع، واللجوء للوسائل السلمية لحل الخلافات بين الدول. فكيف تبرر الدول منطق غزوها للدول الأخرى والعدوان عليها بحجة الأمن؟ لو كان ذلك الحق والمنطق مشروعا ومبررا، لارتكبت دول عديدة في حق أوغندا، الدولة المعتدية، مثل ما ترتكبه الآن في حق جاراتها. إن قناعتنا مثل رصفائنا في المجتمع الدولي راسخة بأن العدوان هو أخطر الجرائم التي تهدد البشرية في أمنها وسلامها ومستقبلها. وهو بذلك عمل لا مبرر له على الإطلاق.

لا نريد هنا أن نطيل على الجلسة بإعادة ما ذكرناه أمام مجلس الأمن الأسبوع المنصرم حول التسوية السلمية للنزاع في الكونغو الديمقراطية. نود فقط أن ننتهز هذه

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

السانحة لنجدد تأييدنا لكافة الجهود التي تضطلع بها الجماعة الإنمائية لدول الجنوب الأفريقي، برئاسة الرئيس الزامبي شيلِوبا. كما نرحب بكافة الجهود التي بذلها ولا يزال يبذلها الرئيس كابيلا لإرساء السلم والأمن في بلاده، والتي كان آخرها عزمه عقد حوار وطني مع كافة التيارات السياسية في الكونغو، بما في ذلك المعارضة وقوات المتمردين. كما يرحب السودان باقتراح فرنسا بعقد المؤتمر الدولي حول "الأمن والسلم في منطقة البحيرات" وكافة الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى وقف إطلاق النار.

إن أفريقيا تحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى السلم والتنمية بهدف تحقيق الرفاه لشعوبها التي عانت ما عانت من ويلات الحروب. غير أن المشكلة الرئيسية التي تعاني منها أفريقيا وتقعد بها وتُحجمُها عن الانطلاق لتحقيق هذا الهدف هي للأسف مصيبتها في بعض قادتها ممن يخدمون الاستراتيجيات الخبيثة لهم ولغيرهم، المتناقضة مع مصالح القارة في الأمن والاستقرار والخير والسلام. والنظام الأوغندي الذي قبض ثمن ذلك هو خير تجسيد لهذا التوجه الضال بأطماعه التوسعية وطموحات قادته الشخصية في التوسع، بأحلامهم إقامة امبراطوريات على أنقاض جماجم شعوبهم والشعوب المجاورة.

وتكمن المأساة في أن هذه الممارسات قد اطردت بقيام جهات معينة تنفذ القيادة الأوغندية مخططاتها الخبيثة في القارة، بالترويج لأفكار وأوهام تصف تلك القيادة بأنها فيلسوف أفريقيا وعبقريها الأوحد في زمانها وراعي الديمقراطية فيها، ونحن نعلم أن الديمقراطية منها بُراء. إذ نعلم ويعلم غيرها بأن شعبها يرزح تحت نير الدكتاتورية ويكتوي بنارها. ولعل أبلغ وصف لهذه الحالة المرضية للقيادة الأوغندية هو ما جاء في بيان السيد مندوب زمبابوي الموقر أمام مجلس الأمن يوم الجمعة الماضي بأن هتلرا جديدا في أفريقيا مثله الأعلى هتلر ألمانيا، يسعى لتكرار استراتيجيات هتلر، ولكن هذه المرة في أفريقيا.

ومن المعروف على نطاق أفريقيا كلها أن النظام الأوغندي يمثل الآن عنصرا خطيرا لزعزعة الاستقرار في المنطقة والقارة عموما بنزعاته التوسعية. فسجل هذا النظام حافل بانتهاك ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، ومحاولاته غزو السودان معروفة للجميع. فأوغندا هي ذات الدولة التي نشرت الدمار في جنوب السودان بغزوها ونشرها للجيوش في مساعدة المتمردين بذات الادعاءات وذات المبررات التي غزت بها الكونغو الديمقراطية، أي دعاوى حماية أمنها. ولا تدري أوغندا وقيادتها أن حماية أمنها تكمن في إيقاف البطش والتنكيل بشعبها، خاصة في شمال أوغندا وغرب النيل.

إن الحقيقة التي يحاول النظام الأوغندي تغطيتها هي أن الحدود السودانية مع جمهورية الكونغو الديمقراطية تسيطر عليها حركة التمرد بمساعدة أوغندا حتى قبل مجيء الحكومة الحالية إلى السلطة عام ١٩٨٩. كيف إذا يمكن استخدام هذه الحدود للنيل من أوغندا؟

وأوغندا التي غزت الكونغو الديمقراطية بحجة الأمن هي ذات الدولة التي استضافت علنا اجتماعات للمعارضة السودانية المسلحة للالتقاء بالمسؤولين في دولة عظمى، وذلك للإطاحة بالحكومة السودانية عن طريق العنف، بعد أن رفضت كافة الدول الأفريقية المجاورة عقد هذا الاجتماع في أراضيها.

وأوغندا التي تدعي بأنها مارست حق الدفاع عن النفس في غزوها للكونغو الديمقراطية هي ذات الدولة التي عقدت اجتماعا للمعارضة السودانية المسلحة في شباط/فبراير الماضي ترأسه وزير شؤون الرئاسة الأوغندي، وشارك فيه المسؤولون الأوغنديون كافة. وتأتي آخر سلسلة مغامرات هذا النظام البغيض المتعطش للدماء غزوه للكونغو الديمقراطية تحت ستار الأمن، وقيامه بنهب ثروات ذلك البلد وتهريبها لدعم آليته الحربية وإشباع نهم رموزه الفاسدين وخرق القانون الإنساني الدولي بارتكاب المجازر الفظيعة في أقاليم الكونغو الواقعة تحت الاحتلال.

إننا نتعجب من حديث ممثل أوغندا عن مذابح السود في السودان. ونحن لا ندري ماذا يقصد بالسود؟ والسودان جميع شعبه أفريقي أسود، واسم السودان في اللغة العربية يعني بلاد السود. فهل يعني أن هناك تصنيفات مختلفة للسود حسب درجات سوادهم؟ وهل هنالك مذابح

للسود في السودان ومذابح للأقل سوادا في الكونغو؟ إن هذا لأمر مثير للسخرية، بل للاشمئزاز.

إننا لم نكن نتوقع أن يأتي مسؤول أوغندي كبير من بلاده ليشغل وقت الجمعية بادعاءات سخيفة لتغطية جرائم أوغندا التي يعلم العالم كله أن جرائمها قد طفحت وكالت في مذابح البحيرات منذ بداية التسعينات.

إن الجرائم لا يمكن ارتكابها تحت ذريعة مكافحة جرائم أخرى. فالجريمة لا تحاربها الجريمة بل تقمع بوسائل السلم والحوار والعدالة. لقد حاولت أوغندا، كما رأيتم بالأمس، تبرير ارتكابها جرائم الإبادة الجماعية في الكونغو الديمقراطية بأنها جاءت كتدبير مضاد لمنع ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في المنطقة.

وإذا سلمنا جدلا بصحة هذا المنطق المعوج، فإن ممثل أوغندا لم يُحسن الإخراج والتبرير، وحاول أن يستخف بالعقول في هذه القاعة المحترمة، عندما قال إن أوغندا قامت بواجبها بالتدخل كجزء من التزامها الدولي. من الذي منحهم هذا التخويل؟ ونحن هنا جميعا نعلم أن اتفاقية منع الإبادة الجماعية، لعام ١٩٤٨، تلزم الدول باتخاذ إجراءات مشددة وفق الشرعية الدولية والقانونية لمباشرة اختصاصها في جرائم الإبادة الجماعية ضد مرتكبيها، وكأنها وقعت في أراضيها. ولسنا نعلم من أين أتت أوغندا بهذه البدعة في القيام بالغزو والعدوان وارتكاب المذابح وأعمال الإبادة باسم الالتزام الدولي.

إن جوهر الموضوع يظل العدوان الأوغندي على جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن السودان إذ يدين ذلك العدوان من جانب أوغندا ليأمل أن يضطلع المجتمع الدولي بواجباته بالضغط على الغزاة لسحب قواتهم من أراضي الكونغو الديمقراطية، فورا ودون إبطاء، واحترام سيادة الكونغو الديمقراطية، لأن القوات الأوغندية هذه هي التي بادرت بالعدوان. كما يجب عليه أن يفرض احترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية بوصف ذلك السبيل الوحيد لإعادة الاستقرار والأمن لربوع ذلك البلد حتى ينعم مواطنوه بالسلام الذي فقدوه كثيرا.

السيد تورك (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): تنضم سلوفينيا إلى البيان الذي أدلى به أمس الممثل الدائم لألمانيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول المنتسبة إليه. ونود بالإضافة إلى ذلك أن نطرح عدة نقاط محددة.

أولا، ترحب سلوفينيا بالمناقشة الحالية في الجمعية العامة بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفيما حولها. وتأتي هذه المناقشة تكملة جيدة للمناقشة التي دارت في مجلس الأمن قبل عدة أيام، وهي فرصة لزيادة تطوير دوري مجلس الأمن والجمعية العامة المتعاضدين فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق نود تأكيد الأهمية التي لا تُنكر للمواد العاشرة والحادية عشرة والرابعة عشرة من الميثاق، التي تمنح الجمعية العامة سلطات هامة. ثم، ولعل ذلك أكثر تحديدا، يمكن للتحليل الذي يتم في الجمعية العامة والاستنتاجات التي يتم التوصل إليها فيها أن تقدم لمجلس الأمن مساعدة هامة في سعيه لاتباع نهج مناسب إزاء القضايا المعقدة المتصلة بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفيما حولها.

لقد ركزت المناقشات الدائرة في مجلس الأمن وفي الجمعية العامة تركيزا واضحا على الحالة منذ نشأتها في آب/أغسطس ١٩٩٨. وتلك الحالة تشمل جوانب داخلية ودولية من جوانب استخدام القوة. ومن ناحية أخرى تتعلق بعض ملامح استخدام القوة حاليا بالأحداث في الماضي القريب؛ ويجب أن يظل هذا في الحسبان عند إجراء أي تحليل للحالة.

إن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفيما حولها حالة صراع مسلح يتسم بالمعاناة البشرية وبمشاكل إنسانية جسيمة. إنها حالة تتعلق بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي وظلت تؤثر على الاستقرار في قسم كبير من أفريقيا منذ أمد بعيد. وقد تدهورت الحالة منذ آب/أغسطس ١٩٩٨، حين اتخذ العصيان في البلد أبعادا كبيرة. فبينما بعث التدخل العسكري من دولتين مجاورتين على شواغل أمنية تبدو حقيقية، فإنه حوّل الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تهديد إقليمي للسلم والأمن الدوليين. وما تبع ذلك من مساعدة عسكرية من بعض البلدان الأخرى في المنطقة إلى الحكومة لم تجلب

حلا - بل أصبح نجاح الحل العسكري في الواقع غير مرجح تماما.

إن العمل العسكري من قِبَل الدولتين المجاورتين ضد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية يمثل تحديا خطيرا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي. ويجب مطالبة الدولتين المعنيتين باحترام مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

ونحن نشجع القادة الأفريقيين على مضاعفة جهودهم، بمساعدة منظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام للأمم المتحدة، بغية التوصل إلى وقف مبكر لإطلاق النار. وسوف يتطلب هذا، فيما يتطلب، إجراء محادثات مباشرة بين الحكومة والمتمردين. وسوف يمهد وقف إطلاق النار سبيل التصدي لجميع المشاكل التي يواجهها شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية هذه الأيام. وينبغي أن تبقى الأمم المتحدة بأسرها مهيأة لتقديم المساعدة، حين تأتي اللحظة المناسبة للحفاظ على حالة وقف الأعمال العدائية والمساعدة في استقرار وتطبيع الحالة في البلد وفي المنطقة.

وتكتسي القضايا الإنسانية ومشاكل حقوق الإنسان أهمية كبيرة في الظروف الراهنة. فالتاريخ القريب لمنطقة البحيرات الكبرى يتسم ببعض من أبشع الجرائم التي ترتكب ضد البشرية. ولم يتم للآن التحقيق في ادعاءات المذابح والجرائم المرتكبة ضد البشرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧. فيتعين القيام بهذه المهمة. ولا تنطبق أوجه القصور القانونية على الجرائم التي تُرتكب ضد الإنسانية.

وسلوفينيا تدين بشدة جميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ترتكب في الصراع الحالي. ونحن ندين مذابح السكان المدنيين التي وقع معظمها في جنوب مقاطعة كيفو، منذ اندلاع الصراع في آب/أغسطس ١٩٩٨. والضحايا في أغلب الأحيان هم المدنيون الأبرياء - من الأطفال والنساء والمسنين. ويجب عدم التساهل إزاء انتشار ممارسة الإبادة الجماعية في المنطقة، ناهيك عن تجاهلها، بل إنها، على العكس من ذلك، تتطلب اتخاذ إجراءات محددة لإنهاء فرص الإفلات من العقاب، ولتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. وفي هذا الصدد، نلاحظ مع التقدير أن وزارة لحقوق الإنسان قد أنشئت في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فهذه خطوة تدلل على استعداد الحكومة للعمل. ونرحب كذلك بتعاون الحكومة مع المقرر الخاص، السيد روبرتو غاريتون، ونعرب عن تشجيعنا للحكومة على مواصلة هذا التعاون.

ثم إن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية يجب أن تضاعف جهودها لتعزيز النظام القانوني في البلد. وحري بوجود هيئة قضائية نزيهة تتحلى بالمصداقية والفعالية أن ييسر إحراز التقدم في مجال حقوق الإنسان.

ونرى أن حقبة الحرب هذه يجب أن تنتهي ويجب اتخاذ الخطوات نحو إيجاد بيئة ديمقراطية طبيعية في القريب العاجل. وينبغي أن توفر حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية الظروف التي تسمح بإقامة ديمقراطية حقيقية وشاملة وتعبِّر على الوجه الأكمل عن تطلعات جميع المواطنين. ويتعين على المجتمع الدولي أن يشدد على أهمية الحوار السياسي الداخلي بين جميع الفاعلين في البلد من السياسيين والمجتمع المدني. ويجب استئناف عملية نشر الديمقراطية والمضي بها قدما إلى إنشاء المؤسسات الديمقراطية واحترام المبادئ الأساسية للديمقراطية. فهذا يساعد على إيجاد الظروف الملائمة كي تستأنف الحكومة الشراكة التي تمس إليها الحاجة مع البلدان المجاورة. ويتعين إعادة بناء الشراكة والتعاون، لا سيما بين البلدان المتجاورة الثلاثة، وهذا من شأنه أن يساعد على إيجاد البيئة المستقرة في المنطقة التي تواجه هذه الأيام مشاكل كثيرة من بينها مشكلة أمنية خطيرة.

وينبغي أن يشجع المجتمع الدولي بشدة على إقامة الحوار بين قادة البلدان في منطقة البحيرات الكبرى. فعن طريق هذا الحوار ينبغي لقادة المنطقة أن يتصدوا بإخلاص للمشاكل التي يواجهونها اليوم. وفي هذا الصدد تؤيد سلوفينيا بشدة الفكرة التي اقترحتها فرنسا بعقد مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى، برعاية منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة. وينبغي ألا يكون ذلك المؤتمر حدثا وحيدا وإنما عملية تشمل وتعالج جميع القضايا الحساسة التي تواجهها بلدان المنطقة، بما في ذلك، دون حصر، قضايا الأمن وتقاسم السلطة.

وما مناقشة اليوم في الجمعية العامة والمناقشة العامة في مجلس الأمن يوم الجمعة الماضي بشأن القضية نفسها إلا من الخطوات الأولى التي تتخذها الأمم المتحدة. ويتعين أن يقدم المجتمع الدولي بأسره، دعمه للجهود الإقليمية المبذولة في سبيل التوصل إلى حل سلمي للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإن كان الحل الدائم للمشاكل يكمن في يد الشعب الكونغولي نفسه، وفي أيدي شعوب البلدان الأخرى في المنطقة.

السيد البعباع (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): إن وفد بلادي مرتاح للغاية لقيام الجمعية العامة بمناقشة الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لأن هذا النزاع المسلح في قلب أفريقيا، الذي هو مبعث قلق للعالم، أصبح الآن يهدد بالانتشار في منطقة البحيرات الكبرى لكي يصبح - لا سمح الله - أزمة طويلة المدى، تهدد السلام والأمن في أجزاء أخرى من قارتنا الأفريقية.

ولذلك فإن وفدي يرى أن هذه المناقشة تكتسي أهمية خاصة لأنها تتيح الفرصة للجمعية العامة وبحق للمجتمع الدولي لمواصلة النقاش الذي بدأ يوم الجمعة الماضي في مجلس الأمن للبحث عن الوسائل والسبل الكفيلة بإيجاد تسوية سلمية لهذا الصراع المؤلم والمؤسف الذي يجري هناك منذ أكثر من ثمانية أشهر، وتحقيق مصالحة وطنية تشمل جميع الأطراف. ولا يفوتنا بهذه المناسبة أن نشيد بالجهود التي بذلتها ولا تزال تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية وكذلك الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وخاصة جهود فخامة فريدريك شيلوبا رئيس جمهورية زامبيا، بموجب اتفاق لوساكا، من أجل تحقيق تسوية سلمية لهذا الصراع الذي يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة، ويؤدي إلى عواقب إنسانية خطيرة.

اقتناعا من بلادي بأن ما نعانيه نحن الأفارقة ونواجهه من مشاكل سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية كذلك بالنتيجة إنما هي نتيجة طبيعية لعاملي التاريخ والجغرافيا وحقائقهما. فما السياسة سوى تعبير عنهما.

وحيث أن تاريخ أفريقيا القريب جدا لم يكن سوى الاحتلال الأجنبي وحكمه، وبما أن جغرافية أفريقيا السياسية هي من صنع هؤلاء المحتلين الأجانب، جسدتها اتفاقيات أبرموها فيما بينهم حيث رسمت حدود دولها طبقا لمصالحهم وتصالحهم، فإن ما تشهده أفريقيا من صراعات داخلية وإقليمية ليست في حقيقة الأمر إلا نتيجة حتمية ومنطقية لما سبق بيانه.

إن بلادي تقول هذا وهي تدرك تماما نص وغايات المقولة المتعمد ترويجها، والتي عليها تجد بعض الآذان المستقبلة وهي المقولة التي مفادها: كفى الأفارقة استخدام الاستعمار الأجنبي شجبا لتعليق مشكلاتهم. كان يمكن أن تكون هذه المقولة صحيحة لو أن الأفارقة أنفسهم هم مَن قسموا القبيلة الواحدة بين عدة دول.

إن الحقائق الاجتماعية أقوى من كل وقائع التاريخ ومعها وقائع الجغرافيا التي تصنع الواقع السياسي الذي يتعرض اليوم لإحدى مشكلاته في قارتنا الأفريقية.

إن الجماهيرية العربية الليبية، وعيا منها بما تقدم إيجازه، أولت هذه المشكلة كل اهتمامها وكامل عنايتها بغية التوصل إلى حل عادل ومنصف ونزيه يعيد للأشقاء في الكونغو الديمقراطية الاستقرار السياسي القائم على التفاهم والاتفاق الاجتماعي، وأن يتم التوصل إلى ذلك في إطار منظمة الوحدة الأفريقية وطبقا لمواثيقها. وأن يتم ذلك بعيدا عن أية أيد أجنبية لا هم لها سوى الهيمنة على أفريقيا واحتكار ثرواتها وأسواقها، وتأمين مصالحها لأطول فترة من الزمن، وخلق مزيد من المشكلات الداخلية والإقليمية داخلها وتغذيتها عن طريق بيع مختلف أنواع السلاح إلى أطراف النزاع.

ولتحقيق هذه الغاية، دعا الأخ العقيد معمر القذافي، قائد ثورة الفاتح، لعديد الاجتماعات واللقاءات الجماعية والثنائية، فلقد عقدت لقاءات قمة مصغرة وموسعة لعديد القادة الأفارقة في الجماهيرية العربية الليبية، شارك فيها على نحو خاص القادة الأفارقة من الدول المعنية مباشرة بالموضوع، وذلك بالتنسيق المباشر مع رئاسة منظمة الوحدة الأفريقية. وكان أحدها عقد قمة أفريقية مصغرة عقدت بمدينة سرت في ليبيا في آخر أيلول/سبتمبر الماضي حضرها رؤساء كل من أوغندا وتشاد والنيجر وإريتريا، وصدر عنها بيان يطالب:

بتشكيل "قوة أفريقية لتحل محل القوات المتواجدة في الأراضي الكونغولية. وتكليف الأخ القذافي، بصفته رئيسا لتجمع دول الساحل والصحراء بمهمة التنسيق لعملية السلام في منطقة البحيرات".

وقد قام أصحاب الفخامة رؤساء كل من زمبابوي وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وناميبيا وملاوي وتشاد وغيرهم بزيارة إلى ليبيا خلال الأشهر الماضية، وأجروا مباحثات مكثفة مع الأخ قائد الثورة حول المشاكل الأفريقية بصفة عامة والوضع في البحيرات العظمى بصفة خاصة. وكنتيجة لهذه اللقاءات والمبادرات التي قامت بها ليبيا، أمكن لنا بتعاون الدول الشقيقة الأفريقية المعنية التغلب على إحدى أهم العقبات التي حالت دون التوصل إلى حل لهذه المشكلة، ألا وهي عقد لقاء أولي مباشر بين الفرقاء الكونغوليين في ليبيا. فلقد شكّل هذا اللقاء نقطة تحول جوهرية على طريق حل هذا النزاع. فكان أهم ما حققه هذا اللقاء هو كسر الجمود وفتح الحوار المباشر بين الأطراف المعنيين. كما تم الاتفاق على مواصلة هذه الاجتماعات خارج الكونغو الديمقراطية.

ومتابعة لهذه الجهود أجرت ليبيا مؤخرا اتصالات مكثفة بالرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية وبعدد من الرؤساء الأفارقة الآخرين لمحاولة عقد قمة أفريقية طارئة لمناقشة مشكلة الكونغو الديمقراطية والمنازعات الأفريقية المسلحة الأخرى. وكان من الممكن لو انعقدت هذه القمة الطارئة المقترحة أن تدرس هذه المشكلة على أعلى مستوى أفريقي بغية إيجاد حلول ناجعة لها. ونحن نتطلع إلى قيام القمة الأفريقية العادية القادمة المزمع عقدها في الجزائر في شهر تموز/يوليه القادم بمضاعفة الجهود من أجل تحقيق هذا الهدف. ولقد انعقدت عدة لقاءات أفريقية جهوية وإقليمية وشاركت فيها جميع الأطراف بغية إيجاد حل لهذه المشكلة وإيقاف سفك الدماء في منطقة البحيرات الكبرى. ولئن كانت هذه اللقاءات قد أظهرت استعداد الجميع لوضع حد لهذا الصراع الدامي، فإنها لم تحقق وقف إطلاق النار المطلوب.

إن موقف بلادي وما تقوم به من المساعي التي تبذل لإيجاد حل سلمي لهذا الصراع يتلخص فيما يلي: أولا، ضرورة احترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي الكونغو الديمقراطية؛ ثانيا، ضرورة حل جميع الخلافات بين الدول الأفريقية عن طريق الحوار والمفاوضات والتحكيم وعدم اللجوء إلى القوة لفض المنازعات بموجب ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية؛ ثالثا، ضرورة امتناع جميع الدول عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؛ رابعا، ضرورة إيجاد حل أفريقي وفي إطار منظمة الوحدة الأفريقية لهذا النزاع حتى لا تعطي الفرصة للتدخل الأجنبي في شؤون القارة الأفريقية؛ خامسا، ضرورة تشكيل قوة أفريقية لتكون بمثابة قوات لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتقوم بمهمة ضمان حدود الجمهورية الكونغولية وكذلك ضمان عدم وقوع مذابح بين سكان المنطقة وتوفير الضمانات الأمنية للدول المجاورة؛ سادسا، عقد مؤتمر إقليمي للسلام بين الدول المعنية تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة يتم خلاله التوقيع على اتفاقيات صداقة وحُسن جوار، بالإضافة إلى إحلال السلام الدائم والشامل وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة البحيرات الكبرى؛ سابعا، ضرورة قيام الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، بالتدخل من أجل دعم الحلول التي تتوصل إليها منظمة الوحدة الأفريقية لهذه المشكلة بما فيها توفير الدعم المادي بكافة أشكاله؛ ثامنا، ضرورة قيام الأمم المتحدة بدور رئيسي بالتنسيق مع منظمة الوحدة الأفريقية من أجل إيجاد الحلول الإنسانية لمشاكل اللاجئين والمشردين.

إننا ندعو إلى ضرورة الاستمرار في عقد اللقاءات الأفريقية في أي مكان وفي أي زمان وعلى أي مستوى من أجل استكمال الجهود السابقة ومواصلة الحوار بين أطراف النزاع، وتكليف لجنة الاتصال المنبثقة عن عملية لوساكا بالاستمرار في عملها لإيجاد صيغة لإدخال الأطراف المعنية في عملية السلام حتى يمكن الاتفاق على وقف فوري لإطلاق النار والتوصل إلى حل عادل ودائم لهذا النزاع الذي يمزق القارة الأفريقية وإيقاف تدهور الأوضاع الإنسانية لسكان المنطقة. كما أننا نرحب بإعلان الرئيس كابيلا استعداده لإجراء حوار وطني يشارك فيه جميع الكونغوليين من أجل تحقيق المصالحة الوطنية كخطوة ضرورية لإحلال السلام الشامل والدائم واستعادة الطمأنينة والأمان في المنطقة.

إننا نطلب أيضا من الجمعية العامة أن تدعم جهود منظمة الوحدة الأفريقية في هذا الخصوص وأن تدعو جميع الأطراف في الكونغو الديمقراطية لوضع حد للأعمال العسكرية، ووقف إطلاق النار، واتخاذ الترتيبات اللازمة

لإجراء مصالحة وطنية، وأن تدعو إلى عقد مؤتمر إقليمي في الوقت المناسب لإحلال السلام الدائم والشامل في منطقة البحيرات الكبرى.

السيد موشتوا (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بياني بالتذكير بتعليق كتبه جفري ساكس من معهد هارفرد للتنمية الدولية، ونشر في صحيفة النيويورك تايمز في ٢٩ أيار/ مايو ١٩٩٧. ففي معرض تعليقه على انتصار كابيلا على موبوتو، أعلن ساكس أن:

"على الغرب أن يؤجل إعطاء الدروس الأخلاقية إلى ما بعد. أولا، ينبغي للولايات المتحدة أن تتخلى عن دعوتها إلى إجراء انتخابات مبكرة. فذلك أمر يجب أن ينتظر".

وكان قد صدر تأكيد مماثل من عضو في مجلس النواب في الولايات المتحدة، النائب دونالد بين، في برنامج بثته محطة إذاعة صوت أمريكا. فقد نقلت عنه محطة صوت أمريكا قوله:

"إن الوقت الآن ليس مناسبا للمعايير السياسية الغربية للديمقراطية ... فبالنسبة لبلد لم يدم على وجوده سوى يومين، لا أظن أن بوسعنا أن نصفه بعدم الديمقراطية لأنهم لا يسمحون بتنظيم المظاهرات".

وأعرب عن هذه المشاعر نفسها في أفريقيا. فقد أعلن نلسون مانديلا رئيس جمهورية جنوب أفريقيا في ٢٨ أيار/ مايو من السنة نفسها، وهو يعرب عن استيائه من عدم ثقة الولايات المتحدة في كابيلا:

"إن الحكم على ما يفعله الرئيس كابيلا يجب أن يكون في ضوء الظروف المحددة السائدة هناك. فسيكون قد أقدم على أمر انتحاري لو سمح بعمل الأحزاب قبل أن يحكم قبضته على حكومة البلد. وفي رأيي أن بوسعنا، بناء على سجل أعماله، أن نثق في أنه سيفي بوعده".

وقد أدلي بتلك التعليقات خلال زيارة الرئيس الأوغندي يويري موسفني التي استغرقت يومين إلى بريتوريا ليتلقى أسمى تكريم في جنوب أفريقيا، وهو وسام الصليب العظيم للرجاء الصالح.

إن التحذير من إجراء الانتخابات من أجل الانتخابات أكد نقطة واحدة، فبعد عقود من سوء الحكم الذي مارسه موبوتو، لم يكن لدى الكونغو لا المؤسسات اللازمة للشروع فورا في إقامة نظام حكم سياسي تعددي ولا القدرة على ذلك. ويعلم أعضاء الجمعية العامة أنه حدث أثناء حقبة الحرب الباردة أن باتريس لومومبا، وهو أول رئيس وزراء للكونغو، ووطني أفريقي عظيم وقومي دعا بحزم إلى استقلال أفريقيا وجرى تصويره على أنه "موال للكتلة الشرقية" -- إذا استخدمنا مصطلحات فترة الحرب الباردة - أطيح به ليحل محله العقيد جوزيف موبوتو. وبدأ موبوتو في تحويل بلده إلى حصن للنفوذ الإيدولوجي والاستراتيجي الغربي في القارة. وموبوتو هذا نفسه أنشأ نظاما من أكثر النظم بعدا عن الديمقراطية وأشدها تسلطا وفسادا في تاريخ أفريقيا. وعندما تولى كابيلا السلطة في أيار/ مايو ١٩٩٧، لم تكن هناك مؤسسات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية في الكونغو، وبعد عام واحد من تولي كابيلا السلطة، من السخف أن يتهم بأن لديه نزعات دكتاتورية وأن تنفذ محاولة عسكرية من خارج الكونغو للإطاحة به من منصبه.

وأود أن أذكر هذه الهيئة بأنه عندما بدأ التحقيق في الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية في آب/أغسطس من السنة الماضية، أنكرت أوغندا ورواندا كلتاهما أن لهما قوات في ذلك البلد. ونسمع الآن نغمة جديدة تقول بأن أوغندا ورواندا كانتا قد وقعتا اتفاقا مع الرئيس كابيلا لوضع قواتهما في الأجزاء الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى يتسنى لهما طرد المتمردين الأوغنديين/الروانديين من البلد - أي أنه يوجد متمردون على كل من رواندا وأوغندا.

وقد أرسلت قوات التحالف إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد أن خلص فريق التحقيق التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي - الذي كان يقوده ممثلون لزامبيا وتنزانيا وزمبابوي - إلى أن الأزمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تكن تمردا وإنما ترجع إلى غزو من أوغندا ورواندا.

إن القوات العسكرية الأجنبية المشتبكة في القتال في جمهورية الكونغو الديمقراطية تنتمي إلى سبع دول. وفي حين أن أوغندا ورواندا وبوروندي قد غزت الكونغو فإن أنغولا وتشاد وناميبيا وزمبابوي وفرت قوة دفاع متحالفة بناء على طلب الحكومة في كينشاسا. إن جميع الدول في منطقتي شرق وجنوب أفريقيا تعترف بحكومة كينشاسا. ومن الجدير بالذكر أن الحكومات الحالية في أوغندا ورواندا وبوروندي وصلت إلى السلطة بوسائل عسكرية ولم تواجه اختبار الانتخابات الديمقراطية المتعددة الأحزاب في بلدانها. وعلى النقيض من ذلك، فإن دول الجنوب الأفريقي التي تؤيد كابيلا تحكمها حكومات فازت في انتخابات متعددة الأحزاب وصفت بأنها كانت حرة ونزيهة وتمثل إرادة الناخبين فيها.

والقضية الأولى التي لم تستكشف هي دعم التطور الديمقراطي في منطقة البحيرات الكبرى. إن الحالة السياسية في أوغندا ورواندا وبوروندي وما يصحبها من دعم تحظى به النظم غير الديمقراطية نبعا من أروقة المؤسسات المالية الدولية وبعض الدول الغربية. ورواندا وبوروندي يحكم كلا منهما نظام عسكري فرض حكم أقلية عرقية على الأغلبية داخل الحدود الوطنية، بغير انتخابات منتظرة قريبا لأسباب لا تخفى على أحد.

إن الدول الغازية لم تحقق سلامها الداخلي منذ أن تولت القوات العسكرية في كل منها السلطة في عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٤، والمعارضة السياسية بدأت تزداد تململا إزاء رفض تلك الأنظمة إجراء انتخابات ديمقراطية تعددية. ونظم الحكم في هذه الدول تتراوح بين نظم عسكرية بحتة ونظم "بلا أحزاب".

ومع أن الدعم الواسع الذي تتمتع به هذه الدول من المؤسسات المالية الدولية قد طغى على الأصوات الانتقادية الدولية للنظم السياسية فيها، فهي تواجه معارضة مسلحة من مؤيدي الأحزاب السياسية الأخرى ودعاة الديمقراطية التعددية الذين لا يملكون وسيلة أخرى للتعبير عن آرائهم. وتعبير "مؤامرة الصمت" قد يكون تعبيرا أقوى مما ينبغي ولكن الحقيقة هي أن المجتمع الدولي ظل عموما لا يوجه نقدا إلى الافتقار إلى الديمقراطية في أوغندا ورواندا وبوروندي، بينما كان يعلو صوته بتوجيه النقد إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتيجة لذلك، لم ير رؤساء الدول الغازية فيما يبدو تناقضا في وضع أسمائهم على بيان أو بيانات مع عدد من زملائهم، يطالبون فيها بانتخابات ديمقراطية في الكونغو.

وهناك مسألة أخرى تستحق الذكر هي مسألة المذابح الأخرى في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية التي أثارت المشاكل بالنسبة لحكومة الرئيس كابيلا مع الأمم المتحدة والحكومات الغربية عندما رفض الرئيس كابيلا دخول مسؤولي حقوق الإنسان. إن ضحايا المذابح كانوا من اللاجئين الهوتو الذين هربوا من رواندا والذين ربما كان بينهم بعض مرتكبي أعمال إبادة الأجناس في عام ١٩٩٤. ومع ذلك، فإن الروايات التي أدلى بها شهود عيان تشير إلى أن الكثيرين منهم كانوا من النساء والأطفال والمسنين. ومن الواضح الآن أنهم كانوا هدفا لقوات الحكومة الرواندية وأن كابيلا لم يكن يفعل سوى حماية حلفائه السابقين من الحرج والانتقام. وتتعاون حكومة الرئيس كابيلا حاليا مع مقرر الأمم المتحدة الخاص غاريتون، ولكن من المرجح أن تكون أية أدلة على تجاوزات الجيش الرواندي قد دمرت، حيث أن المنطقة التي ارتكبت فيها المذابح ضد اللاجئين تقع الآن تحت سيطرة الجيشين الرواندي والأوغندي الغازيين.

واسمحوا لي أيضا أن أرد على الدعوة التي وجهت في الجمعية بأن يدخل الرئيس كابيلا في محادثات مباشرة مع متمردي ما يسمى بالتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية. إن استقالة أحد الأعضاء المؤسسين ونائب رئيس التجمع، آرثر زاهيدي نغوما، التي حدثت مؤخرا، مدعيا أن الحركة لم تكن ديمقراطية، إنما تؤكد أن التجمع ليس كونغوليا ولا ديمقراطيا. وقد قدم نغوما الأسباب التالية لخروجه من التجمع: إن التجمع لم يكن يمثل الشعب الكونغولي؛ وإن التجمع يعتمد أكثر مما يجب على رواندا وأوغندا في توجهه؛ وإنه كان يفضل الحرب على السلم؛ وإن التجمع، في الأخير، فشل في تعبئة الشعب في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنه كان في الواقع يعمل ضد رغبات أولئك السكان.

وجاءت استقالة نغوما في أعقاب استقالة ديوغراتياس بوغيرا، الذي أعلن في مستهل شباط/فبراير أنه تخلى عن التجمع ليشكل حركة الإصلاحيين. وينبغي أن يذكر أن بوغيرا، وهو توتسي من شمال كيفو، قد أسهم أيضا في تأسيس تحالف القوى

الديمقراطية لتحرير الكونغو في عام ١٩٩٦، والتجمع في عام ١٩٩٨.

ويصبح من الواضح لدى بعض قادة المتمردين أن أفضل موقف سياسي لأي شخص يريد أن يحصل على مركز قيادي في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو أن يبتعد عن رواندا وأوغندا وأن يسعى إلى المزيد من جمع الشمل. وفي هذا الصدد، أعلن نغوما عن تكوين فصيل متمرد جديد يسعى إلى التفاوض مع كينشاسا. ورحب كابيلا بقرار نغوما بالخروج عن التجمع وأوضح أن بوسع نغوما أن يأتي إلى كينشاسا في أي وقت.

ولا يزال تحالف الكونغو الشرقية المؤلف من رواندا وأوغندا وغيرهما يعزز وجوده في جميع أنحاء شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وترد تقارير عن أن هذا الحشد هو استعداد لشن هجوم عسكري كبير يستهدف مبانداكا ولومباشي ومبوجي مايي. ودعمت التجهيزات الرواندية والأوغندية العسكرية بالأحداث الجارية في شمال أنغولا، حيث انحاز القائد المتمرد المنتمي للتجمع جيمس كاباهيري إلى قوات يونيتا وهم يقاتلون معا قوات الحكومة الأنغولية.

إن تدفق الأسلحة بكميات ضخمة إلى شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية قضى على أي أمل في أن تكون أوغندا ورواندا راغبتين في التوصل إلى نهاية سلمية للصراع. ورغم أن المعتدين يدركون أن إحراز نصر عسكري حاسم ليس واردا، فإنهم يأملون أن ينتهي المأزق الحالي بما يخدم مصلحتهم. وهذا الموقف يمليه توهم بأن هناك ضعفا في داخل التحالف المساند لكابيلا. وعلى سبيل المثال، يدل حضور الرئيس الرواندي باستير بيزيمونغو متأخرا لمؤتمر قمة ويندهوك الذي عقد مؤخرا، على الإزدراء الذي يتعامل به تحالف الكونغو الشرقية مع عملية السلام.

لقد قرر وزير خارجية أوغندا أن يحرف التاريخ في محاولة لتبرير تدخل بلده العسكري في الكونغو. وقد استمعت هذه الهيئة إلى الوزير وهو يتساءل عما إذا كانت تنزانيا مخطئة في معارضتها لعيدي أمين في السبعينات. ولكن ما قرر الوزير أن يتجاهله عمدا هو أن أوغندا غزت تنزانيا في أواخر عام ١٩٧٨ واحتلت أرضا تنزانية. وهذا مهم جدا جدا. وقاومت تنزانيا حينها ذلك العدوان، وفي تلك العملية تمكنت من طرد الجيش الغازي وقائده، أمين، في حزيران/يونيه عام ١٩٧٩.

في عام ١٩٧٨، غزا أمين الأوغندي تنزانيا، وهي دولة ذات سيادة، مدعيا أن جزءا من تنزانيا أرض أوغندية. وبعد ٢٠ سنة تماما، في عام ١٩٩٨، ها هو موسيفيني، الأوغندي أيضا، قد غزا الكونغو، وهو يواصل ذلك حتى يومنا هذا، محتلا شريحة كبيرة من الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية سعيا وراء ما يسمى بالشواغل الأمنية المشروعة.

وإذا كنا نتعلم من التاريخ، فهل يفوت على أحد أن يفهم لماذا يكنّ الرئيس موسيفيني إعجابا كبيرا بهتلر؟ إن المقارنة بين الهتلرية والأحداث الجارية في منطقة البحيرات الكبرى ترتبط كل الارتباط بالأطماع الإقليمية لأوغندا ورواندا وبوروندي.

لقد سلمت أوغندا أيضا بأنه على الرغم من العقبات المتبقية، يوجد أمل في نجاح الجهود الإقليمية للسلم. وما يحير وفدي هو أين مصدر هذا الأمل. لقد أعلن الوزير الأوغندي في خطابه:

"وبداية، اسمحوا لي أن أؤكد للجمعية العامة على تمسك والتزام أوغندا بميثاق الأمم المتحدة، وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والاتفاقية الإقليمية والدولية الأخرى. فأوغندا لم تتصرف بطريقة عدوانية تجاه جمهورية الكونغو الديمقراطية، وليست مسؤولة عن الأزمة الحالية في ذلك البلد". (انظر A/53/PV.95).

سيدي الرئيس، أنتم تدركون أن إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار في صراع جمهورية الكونغو الديمقراطية يتوقف على تحديد أطراف الصراع، وعلى قيام تلك الأطراف بالاعتراف بتدخلها في معضلة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا سيمكن من تحديد مواقع الجهات الأجنبية وانسحابها من مسرح الحرب ما إن يوضع وقف إطلاق النار موضع التنفيذ.

لقد ظلت محادثات السلام تعقد منذ آب/أغسطس ١٩٩٨، ولكن المعتدين لا يزالون حتى اليوم ينكرون غزوهم. ومما يحير العقل أن يقر الوزير بأنه

"بيد أننا نفقد كل شيء. إذ ترى حكومة أوغندا أنه خلافا للتشاؤم السائد إزاء احتمالات التوصل إلى تسوية تفاوضية، فقد تم إحراز تقدم كبير فعلا". (المرجع السابق).

أي تقدم تحقق عندما يظل المعتدون ينكرون عدوانهم؟

ختاما، اسمحوا لي بأن أكرر أن أوغندا ورواندا ترغبان في استطالة الصراع لأن طبيعة حكومتيهما نفسها تجعل بقاءهما خارج نطاق حالة الحرب مستحيلا. ومن الأسباب الأساسية للصراعات في بلدان البحيرات الكبرى - بوروندي وأوغندا ورواندا - ما تمارسه الزمرة الحاكمة من سياسات الاستثناء التي تنتج اللاجئين. ومن أوجه الشبه الأخرى بين البلدان الثلاثة أنها تقودها أنظمة عسكرية أو شبه عسكرية تبغض الديمقراطية. وفي رأينا أن تحالف الكونغو الشرقية، بسبب هذه الاعتبارات، يشعر بالارتياح لاستطالة الحرب التي ستتيح تبريرا كافيا لتأجيل الحكم الديمقراطي. ومن ناحية أخرى، فإن نهاية حرب جمهورية الكونغو الديمقراطية تعطي زخما لإنهاء الحروب في داخل بلدانهم فرادى. وإذا ما أعقب إنهاء حروبهم إجراء انتخابات، فإن بقاءهم في السلطة قد لا يصبح مضمونا.

السيد يعقوبو (بنن) (تكلم بالفرنسية): أود باسم وفد بنن أن أضم صوتي إلى أصوات زملائي في توجيه التهنئة والشكر إلى السيد أوبيرتي، على متابعة مبادرة رئيس مجلس الأمن وعقد هذه الجلسة للجمعية العامة لكي يتسنى لنا التفكير سويا في إحدى أكثر المسائل إلحاحا في جدول الأعمال الدولي الحالي: أي الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومن المؤلم، وهذا أقل ما يقال، الإشارة إلى أن الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يزال مستمرا، بالرغم من بذل مختلف وشتى الجهود والموارد التي كرست له طوال شهور عديدة. وكما اعترف وأكد من جديد العديد من المتكلمين السابقين في مجلس الأمن والجمعية العامة، فإن الحالة السائدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما يكتنفها من تعقيدات وما تنطوي عليه من أخطار تشكل أحد أخطر التهديدات للسلم والأمن في منطقة البحيرات الكبرى برمتها وتشكل بالتالي عقبة كأداء أمام التنمية في القارة الأفريقية.

وبتركيز اهتمام المجتمع الدولي على هذه الحالة، تكتسي هذه الاجتماعات التي تعقد هنا أهمية أكبر، إذ أنها تستهدف في نهاية المطاف السعي المشترك من أجل إيجاد السبل والوسائل لرفع المعاناة - وهي معاناة متعددة الأشكال وتتزايد يوميا - لدى الشعب الكونغولي، وهو شعب، مثله مثل الشعوب الأخرى في المنطقة دون الإقليمية، لا يصبو إلا إلى تحقيق السلام والتنمية، بعد أن دفع ثمنا باهظا جراء الحرب طوال عدد من السنوات.

وكما أعلن في مناسبات عديدة، تعتقد بنن أنه لا ينبغي التفكير في حل عسكري لتسوية هذا الصراع، إذ أن طابع الصراع عسكري في المقام الأول. إن بلدي وبلدان أخرى عديدة ممثلة هنا، تؤيد بالتالي التوصل إلى حل تفاوضي، وهذا الحل ينطوي أولا، على التوصل إلى وقف لإطلاق النار بين الأطراف المتحاربة؛ وثانيا، تنفيذ عملية مصالحة وطنية في جمهورية الكونغو؛ وثالثا، إنشاء آلية تفاوضية لإرساء الأمن والسلم في المنطقة والمحافظة عليهما.

وكما يلاحظ، فإن هذه العناصر الثلاثة تدعو إلى الحوار والتشاور، ويعتقد وفد بلدي أنهما أفضل السبل الممكنة لتسوية الصراع، أيا كان نطاقه ودوافعه. وتؤمن بلادي بالمزايا التي ينطوي عليها الحوار والتشاور. فلقد اختبرتهما من خلال التجربة ويمكن لها أن تدلل على نجاعتهما. ولهذا تؤيد بنن دونما تحفظ جميع المبادرات الدبلوماسية الهادفة إلى تحقيق تسوية سلمية للصراعات، ولا سيما مبادرات منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وبخاصة الجهود المخلصة التي يبذلها الرئيس تشيلوبا في إطار عملية لوساكا.

وفيما يتعلق بتلك العملية على الأخص، يعتقد بلدي أن العملية تمثل جهدا بالغ الأهمية يجب إكماله على النحو المناسب وتأييده بنشاط من خلال التحلي بالقدر الكافي من النية الحسنة والإرادة السياسية الطيبة من أجل

التوصل إلى وقف لإطلاق النار من شأنه أن يمهد الطريق من غير شك أمام التوصل إلى تسوية سلمية ودائمة للصراع. والأطراف المتحاربة من خلال إلقاء سلاحها ستعمل بفعالية من أجل النهوض بتوفير الظروف الضرورية لإجراء التشاور والحوار، وبالتالي تحقيق المصالحة الوطنية واستعادة السلم والأمن في المنطقة.

وفي هذا السياق، يرحب بلدي بالقرار الذي اتخذته مؤخرا الحكومة الكونغولية بإجراء حوار وطني يستهدف الجمع بين كافة الفصائل والقطاعات الاجتماعية والاقتصادية في البلاد من أجل التفكير سويا في مستقبل الأمة الكونغولية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد الكونغو على تنفيذ المبادرة وذلك من أجل إرساء الأساس الضروري لتحقيق توافق وطني في الآراء يمكّن الأمة الكونغولية كلها من أن تلتزم التزاما كاملا بالنضال من أجل التنمية - وهو النضال الوحيد الجدير بالمتابعة في أفريقيا اليوم.

وتوسيع عملية المصالحة الوطنية لتشمل جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية قد يبدو أيضا نقطة انطلاق هامة للشروع فورا في إنشاء آليات ضرورية للحفاظ على السلم والأمن في أنحاء المنطقة دون الإقليمية وإعادة بناء الكونغو والبلدان الأخرى الضالعة في هذا الصراع الأخوي، الذي دام فترة طويلة جدا.

فالعودة إلى السلم والاستقرار، وهي شرط أساسي مسبق لبدء التنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة البحيرات الكبرى، ستظل مجرد تمنيات طالما أن مختلف أطراف الصراع ترفض الامتثال للدعوة إلى إجراء حوار وتشاور. والحالة الإنسانية اليوم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتزايد اليومي في عدد الأشخاص المشردين والانتهاكات العديدة والخطيرة التي ترتكبها أطراف الصراع، تقتضي الوقف الفوري للأعمال القتالية.

ونعرب عن خالص الأمل بأن تلتزم الأطراف عما قريب بالسير على طريق المنطق والحكمة وذلك كي تعطي المبادرات التي يستعد المجتمع الدولي للاضطلاع بها أفضل فرص النجاح كي تنتهي في نهاية المطاف مأساة ومعاناة الشعب الكونغولي وسائر شعوب منطقة البحيرات الكبرى.

السيد كاساندا (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): هذه هي ثالث مناقشة تنعقد خلال خمسة أيام بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكانت المناقشة الأولى قد انعقدت في مجلس الأمن يوم الجمعة الماضي. وهذا يدلل على خطورة الموضوع، ولكن ما هو أكثر أهمية من ذلك، يدلل على ما يشعر به العالم من ضرورة إيجاد حل للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

فشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعوب البلدان المجاورة يريدون السلام، لا الحرب. ففي ظل السلام تتاح لهذه البلدان فرصة تسخير مواردها الوطنية من أجل منفعة شعوبها؛ ولا يمكن للتنمية الاجتماعية والاقتصادية أن تجري إلا في ظل ظروف يسودها السلام والاستقرار.

ومن أسف أن استمرار الصراع الذي يجري على أرض جمهورية الكونغو الديمقراطية يحط من قدرة الحكومة الكونغولية على توفير أسباب الحياة لشعبها. فالحرب تزيد من سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعب. فالموارد الوطنية تحول إلى المجهود الحربي بدلا من إنفاقها على التعليم والصحة والإسكان وغير ذلك من المشروعات التي تقلل من حدة الفقر وتحسن المستويات المعيشية للشعب.

ومع مرور كل يوم تزداد الحالة الإنسانية سوءا. لقد تم طرد مئات الآلاف من ديارهم وأصبحوا مشردين داخليا أو لاجئين يتدفقون على البلدان المجاورة. وفي هذا الصدد، استقبلت زامبيا ١٥٠٠٠ لاجئ تقريبا في الأسابيع الثلاثة الأخيرة وحدها، ولا يزالون يتوافدون.

لقد حان الوقت لكي يسود الحس السليم. لقد حان الوقت لكي يقول الذين يشاركون في هذا الصراع "كفى: يجب أن تنتهي الحرب".

ولقد أثبتت المناقشة في مجلس الأمن يوم الجمعة الماضي، فيما أثبتت ضرورة استمرار جهود الوساطة التي يبذلها الرئيس تشيلوبا نيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجهود منظمة الوحدة الأفريقية. وقد أحاطت عدة وفود علما بأنه نتيجة للجهود الإقليمية برز عدد من عناصر التوصل إلى حل سياسي. وأول هذه

العناصر هو استنتاج أن هذا الصراع لا يمكن أن يحل بالوسائل العسكرية، وأن المفاوضات وحدها هي التي يمكن أن تنهي الحرب. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة ملحة إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة فيما بين جميع الأطراف المعنية. والجانب الآخر الذي ذكر فيما يتعلق بما أحرزته الجهود الإقليمية من تقدم هو الاتفاق على أن سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامة أراضيها مسألتان ليستا قابلتين للتفاوض. والمعلم الهام الآخر هو الاتفاق من حيث المبدأ على توقيع وقف لإطلاق النار يتبعه انسحاب لجميع القوات الأجنبية. وهذا بدوره يمهد الطريق لانتشار قوة دولية لحفظ السلام. وتتضمن هذه الخطوات الثلاث إقامة حوار ديمقراطي صرف بغية إيجاد مناخ يتمكن في ظله الشعب الكونغولي نفسه من تقرير نوع المستقبل الذي يريده لنفسه.

وهذا كله يبدو جميلا، ولكننا لم نصل إليه بعد. فلم نوقع اتفاقا لوقف إطلاق النار نتيجة لبعض الصعوبات. وما زلنا نبحث عن التقاء للأفكار. والعقبات الباقية في طريق التوصل إلى حل متفاوض عليه عقبات لا يستحيل التغلب عليها. فالواقع أنه ليس في العلاقات بين الدول شيء مستحيل، إذا وجدت الرغبة والإرادة السياسية للأخذ والعطاء والسير قدما. ونحن ندعو الأطراف إلى التفكير جديا فيما جلبته هذه الحرب من معاناة قاسية للرجال والنساء والأطفال والمسنين. ونطالبها بأن تعي الآثار السلبية والأضرار البعيدة المدى التي يلحقها استمرار الصراع بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبالمتحاربين في هذا الصراع.

ولا يمكن فصل السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن السلام والأمن في المنطقة الأوسع. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي أيضا الفكرة التي برزت في الأصل من فرنسا، وهي عقد مؤتمر دولي في الوقت المناسب يعنى بالسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، ويكون برعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. ومن شأن هذا المؤتمر أن يقطع شوطا بعيدا نحو التصدي للحشد الجامع من القضايا التي تعتري منطقة البحيرات الكبرى. ومن شأن حل هذه المشاكل أن يجلب الهدوء والسكينة، وأن يضع المنطقة على درب السلام الدائم.

السيد عبود (جزر القمر) (تكلم بالفرنسية): يجب أن نلاحظ أن الحروب المستمرة والمزعجة قد مزقت أفريقيا إربا، كما فرقتها التفاوتات الاقتصادية، مما يتطلب اهتماما خاصا من المجتمع الدولي. بيد أن أفريقيا قارة للأمل وللمستقبل أيضا. ولا يساورني شك في أنها سوف تتمكن من مواجهة التحديات التي تواجهها الآن في كل يوم.

والعدوان المسلح على جمهورية الكونغو الديمقراطية هو موضوع مناقشة اليوم. ومهمتنا خطيرة بوجه خاص لأن الصراع لا يقتصر على بلد واحد فحسب، بل يهدد استقرار منطقة بأكملها. ويتبين بجلاء من الشهور الثمانية التي انقضت على الصراع وأدت إلى مأزق عسكري، أن المواجهات المسلحة ليست حلا سليما. فالوقف الفوري لإطلاق النار واحترام سيادة الدول المعنية وسلامتها الإقليمية، وضمان الاستقرار في المنطقة هي وحدها العوامل التي تيسر حل الصراع سلميا.

والسكان الكونغوليون هم أول ضحايا هذا الصراع العسكري الذي يمزق المنطقة تمزيقا، مما يتسبب في الدوس على حقوق الإنسان ويتسبب في وجود مشكلة المشردين. ولا ننسى شعوب البلدان المجاورة التي تعيش في رعب دائم وتقاسي من عواقب هذا الصراع.

فلا بد من بذل الجهود من أجل العودة الحاسمة للسلام والديمقراطية في المنطقة. ولا يسعنا إلا أن نرحب بالمفاوضات التي استهلتها على الصعيد الإقليمي منظمة الوحدة الأفريقية، وتلك التي استهلت على المستوى الدولي. ونأمل كذلك في المزيد من اشتراك الأمم المتحدة واتخاذها الإجراءات الملموسة، كي تجري المفاوضات الفعالة وتعزز تنفيذ اتفاقات لوساكا.

وننضم إلى الوفود الأخرى في تأييدها السعي نحو تسوية سلمية للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي البداية، فإن وقف إطلاق النار ضروري حتى تستطيع أطراف الصراع أن تتفاوض بفعالية وأن تصل إلى أساس مشترك يسفر عن حل قاطع للصراع. وقد بذل جهد في إطار اتفاقات لوساكا ؛ بيد أنه من المتعين أن تحدد طرائق لوقف إطلاق النار بصورة أدق. وفي هذا السياق ترحب حكومة جزر القمر بالجهود التي يبذلها الرئيس

الزامبي شيلوبا وتبذلها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بغية التوصل إلى وقف لإطلاق النار.

وثانيا، لا بد من كفالة الأمن والاستقرار في المنطقة. ومن ثم يجب احترام مبدأ السلامة الوطنية والاستقلال السياسي والسيادة الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية ولسائر الدول. وهذا هو السبب في وجوب انسحاب القوات العسكرية المشتركة في الصراع على الفور، وأن تنشأ آلية للإشراف، وذلك تمشيا مع اتفاقات لوساكا.

ولتحقيق تلك الأهداف ينبغي إقامة حوار بين القطاعات المدنية والسياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية كي يتسنى لجميع القطاعات أن تصل معا إلى توافق وطني في الآراء. وسوف ييسر هذا الحوار المتفتح تخفيف معاناة الشعب الكونغولي، واستعادة شيء من الثقة الدولية بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وجزر القمر تؤيد اقتراح تنظيم مؤتمر دولي بشأن استعادة السلام الدائم في ربوع البحيرات الكبرى، بإشراف منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة. ولسوف يجلب الأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى الاستقرار السياسي والاقتصادي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا شك في أن هذا سوف ييسر التوصل إلى مصالحة وطنية.

وبلدي خير شاهد على أن شدة التوترات عبء ثقيل على موارد المجتمع الدولي. وللأسف فإنه يتعين علينا أن نلاحظ أن شعوب جزر القمر، وعلى الأخص في جزيرة أنجوفان، احتضنت الانفصالية، على مدى العامين الماضيين. وتأتي الأحداث المأساوية التي وقعت في هذه الشهور الأخيرة نتيجة للأزمة الاقتصادية غير المسبوقة التي حلت ببلادي. ومن المؤكد أن تأثير الاستقلال المنقوص لجزر القمر أمر ينبغي ألا يغيب عن بالنا. وبالتأكيد فإن نتائج عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي حدث منذ الاستقلال اضطرت سكان أنجوفان إلى التمرد على الحكومة المركزية. غير أن هذا التمرد لم يكن ليستمر لولا المساعدة من العناصر الخارجية.

إن الجهود التي بذلت ودامت والتعهدات التي قدمت منذ بداية الأزمة من قبل الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، السيد سالم أحمد، وبلدان المنطقة قوبلت بالتقدير، وهي تستحق الثناء والدعم. وأود أن أشير إلى أن منظمة الوحدة الأفريقية ومدغشقر ستعقدان مؤتمرا مشتركا بين الجزر، حسبما أوضحه اتفاق أديس أبابا، وبغية إيجاد حل لمشكلة تمزيق جزر القمر. وحكومتي تعتمد على دعم المجتمع الدولي لإنجاح ذلك المؤتمر الذي سيجمع بين القوى السياسية والمجتمع المدني وسكان جزر القمر الذين أجبروا على العيش خارج بلدهم.

ومن على هذه المنصة أود أن أناشد المجتمع الدولي بأسره ألا يدخر جهدا كي تستعيد جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية وحدتها وسلامة أراضيها احتراما للصداقة ولكرامة الإنسان. فالتضامن الدولي مع جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية أمر لا غنى عنه لانتعاشنا الاقتصادي وللسلام والأمن في هذه المنطقة دون الإقليمية من عالمنا.

ويجب أن يبذل كل جهد للحفاظ على السلام والأمن في أفريقيا.

وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإننا، في ضوء تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها، نأمل أن يبذل الأمين العام قصارى جهده، بمساعدة منظمة الوحدة الأفريقية، لإيجاد حل سلمي للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة في هذه الجلسة.

طلبت عدة وفود الكلام ممارسة لحقها في الرد. وأذكر الأعضاء أن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تحدد بـ ١٠ دقائق للبيان الأول وبخمس دقائق للبيان الثاني، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد نداروزانيي (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أضم صوتي إلى المتكلمين الآخرين في تهنئة رئيس الجمعية العامة على الأسلوب الذي يدير به أعمال الجمعية في الدورة الحالية.

بعد مناقشة مجلس الأمن حول البحث عن حل سلمي للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لم يشعر وفد بلادي بأنه من الضروري أن يتكلم مرة أخرى بشأن بند "العدوان المسلح على جمهورية الكونغو الديمقراطية". ولكن بما أن بلدي قد ذكر بالاسم أثناء مناقشة الجمعية العامة فإن وفدي يرغب في تفنيد بعض الادعاءات لكي لا يكون هناك أي شك لدى الجمعية بالنسبة لبوروندي فيما يتعلق بالصراع الداخلي أساسا الذي يمزق جارتها العظمى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي رواندا، فإن عيد جميع القديسين، الذي يوافق ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩، تميز بالنار والدماء احتفالا بما سمي "ثورة رواندا الاشتراكية". وكان هذا أول مظهر من مظاهر العنف في هذه المنطقة من أفريقيا لإيديولوجية الإبادة والقتل الجماعي، تسطره صفحات التاريخ. وللأسف لم يحظ القادة السياسيون في ذلك الوقت، بما فيهم القادة السياسيون في الأمم المتحدة، ببصيرة تقييم أبعاد هذا الشر، الذي تكرر على نطاق مخيف في صورة أضخم إبادة جماعية تجرى في النصف الثاني من القرن العشرين، وللأسف، على أرض نفس هذا البلد، رواندا.

إلا أن مظاهر العنف هذه كثيرا ما تشاهد، بشكل منتظم في مذابح دورية تقريبا في رواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية نفسها. وأود أن أذكر مثالا على ذلك مذابح الباغوغوي في رواندا، والمذابح التي وقعت في بوسانغانا، والجحيم الذي أقيم في كيبيمبا في بوروندي، وعمليات القتل في لومومباشي في جمهورية الكونغو الديمقراطية حينما كانت تسمى زائير.

وعندما نشأت أول ميليشيات مسلحة في الستينات أثناء الانتقال المؤلم لجمهورية الكونغو الديمقراطية الى الاستقلال لم يقدر القادة السياسيون، بما فيهم القادة السياسيون في الأمم المتحدة، ما ستصبح عليه مشكلة اللاجئين بعد مرور ٤٠ عاما. إذ تحولت مخيمات اللاجئين إلى مرافق للتدريب العسكري وللتزود بالسلاح، مما يعرض للخطر أي مسعى ينم عن حسن النية لتقديم المساعدات الإنسانية إلى السكان الضعفاء المتضررين.

وفي ذلك الوقت، كانت مملكة بوروندي المستقلة الناشئة ترحب بأول مهاجرين أفارقة من الكونغو ومن رواندا، وافتتح في بوجومبورا أول مكتب إقليمي لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. ومنذ ذلك الوقت، لم يتوقف، للأسف، تدفق المهاجرين في منطقة البحيرات الكبرى.

وعندما دفع الأمير لوي رواغاسوري دمه ثمنا لاستقلال بوروندي؛ وعندما توفي بصورة غامضة جلالة الملك شارل روداهيغوا عشية استقلال رواندا؛ وعندما توفي صاحب الفخامة السيد باتريس لومبومبا في ظروف غامضة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ بدأت بذلك حقبة من العنف السياسي في منطقة البحيرات الكبرى لا تزال مستمرة، للأسف إلى الآن. والأمم المتحدة، في جهودها الدؤوبة من أجل إرساء السلام، دفعت ثمنا باهظا في تلك المنطقة، فقد توفي الأمين العام داغ همرشولد فوق كاتانغا وهو في بعثة للسلام لم يعد منها مطلقا.

وفي ذلك الوقت، أدرك قليلون قوة الأفكار التي تدفع هذا العنف الذي لم يعرف حدودا؛ وقد كان من شأن هذا التفهم أن يمكن من منع الكارثة التي نشهدها اليوم. ولكن من فهموا هذه الأفكار استمروا في صياغتها لتصبح إيديولوجية حقيقية للإفناء والإبادة الجماعية. وفي تاريخ أقرب من ذلك، تورطت بلادي، بوروندي، في عنف لم يسبق له مثيل بالوفاة المفجعة للرئيس ميلكيور نداداي ومجازر الإبادة الجماعية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وبلادي تفهم عمق الألم الذي تعانيه الشعوب التي يفرض عليها نضال الحرب، وأود أن أقدم هنا أعمق التعازي لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولن أتجاوز هذه النقاط المرجعية لأن وفدي لا يود أن ينحي باللائمة عن محنتنا على القادة السياسيين السابقين سواء مما كانوا ينتمون إلى الحقبة الاستعمارية، أو إلى الجمهوريات حديثة الاستقلال في المنطقة. وعلى القادة السياسيين الحاليين أن يستوعبوا الدروس من تاريخ بلداننا، وعليهم أن يتحملوا كامل المسؤولية عما سيكون عليه تاريخ الغد الذي سيكون حكما على الأعمال التي نضطلع بها اليوم.

إن سعادة السيد أندريه موامبا كابانغا، الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ذكر اسم بلادي

في بيانه ثمان مرات فيما يتعلق بما أسماه عدوانا على جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود، في معرض الكلام ممارسة لحق بلدي في الرد، أن أصوب بعض ما قاله لكي أزيل أي تشوش ربما يكون قد علق في أذهان الممثلين.

فبوروندي ليست لديها أية أطماع للاستيلاء على أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية أو للتحكم السياسي فيها؛ بل نود أن يتمتع ذلك البلد بالاستقرار السياسي والاقتصادي تحقيقا للمصلحة العامة لشعبه وللشعوب المجاورة التي تربطها به أواصر الأخوة من قديم الزمن. إلا أنه ما زالت تشغلنا حالة الأمن في ذلك البلد الذي نتشاطر معه حدودنا الغربية كلها، البرية والتي تقع على بحيرة تنغانيقا.

إن فخامة السيد بيير بويويا، رئيس جمهورية بوروندي، قال بوضوح أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي:

"إننا نواصل متابعة تطور الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعناية تامة. وأود أن أؤكد مجددا أن بلدنا، بوروندي، ليس متورطا بأي شكل من الأشكال في ذلك الصراع. إننا من ناحية لا نزال نشعر بالقلق نتيجة بعض البيانات التي تحرض شعوبا ضد شعوب على أساس عرقي؛ ومن ناحية أخرى تجاه الميليشيات وبعض المتمردين، الذين لا نستطيع، نحن في المنطقة أن نمسح صورتهم من ذاكرتنا. وأود أن أحث جميع المشاركين في هذا الصراع على ألا يسمحوا لأنفسهم بأن يقعوا في الشراك ويقادوا إلى السير في ذلك الطريق، لأنه لا يؤدي إلا إلى الخطر الذي يمكن أن يزج بالمنطقة كلها في ألسنة اللهب.

"إن بوروندي ستظل تكفل عدم زعزعة استقرار أمنها. وتحقيقا لهذا الغرض، سنتخذ كل التدابير المناسبة. ونحن لا نزال نؤيد الوسائل السلمية والحوار لحل هذا النزاع. وإذا ما طلب من حكومة بوروندي الإسهام في حل سياسي، فسيسرها أن تفعل هذا". (A/53/PV.9، ص ٣)

وحكومة بوروندي مقتنعة أن الحل الدائم لأي صراع، سواء كان مسلحا أو غير مسلح، لن يتحقق إلا من خلال اتخاذ نهج سلمي وإجراء حوار. ويشجعنا ما نسمعه وما تلتزم به الأطراف، ويبدو أن كل الأطراف تصمم تدريجيا على اتخاذ ذلك النهج لحسم الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، ما زالت تشغلنا التحالفات المتباينة للمجموعات المسلحة، والميليشيات، وحتى الجيوش الكاملة التي تفوقت في بلداننا والتي تجد في جمهورية الكونغو الديمقراطية أرضا خصبة لتحالفاتها الانتهازية.

وقد حذر من ذلك الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية بنفسه في البيان الذي أدلى به أمام الجمعية أمس:

"لجمهورية الكونغو الديمقراطية حدود مشتركة مع تسعة بلدان يبلغ طولها أكثر من ٩ ٦٠٠ كيلومتر من الحدود البرية، منها ٢ ٠٠٠ كيلومتر من الحدود المشتركة مع بلدان معتدية، ولا يخلو أي جزء منها من تهديد أو خطر من القلاقل المباشرة أو غير المباشرة" (A/53/PV.95)

ولا يود وفد بلادي أن يطيل على الجمعية، إلا أننا نود أن نسترعي الانتباه إلى نتائج تقريري لجنة التحقيق الدولية (رواندا) المرفقين بالوثيقتين S/1998/777 و S/1998/1096، بشأن تدفق الأسلحة في منطقة البحيرات الكبرى إلى المجموعات المسلحة أو ميليشيات الإبادة الجماعية التي لا تزال تتنقل في المنطقة دون عقاب، فتنشر الرعب لدى السكان المدنيين الضعفاء أو لدى السواح الأجانب لكي تمدهم الصحافة الدولية بالرعاية المجانية لقواتهم المقاتلة.

ويتطلب حسم الأزمة الكونغولية التزاما صارما من جانب كل الأطراف المعنية ومن جانب جميع الأطراف المهتمة الأخرى بوضع تسوية سياسية سلمية. وهنا، يرتكز الحل الدائم لمسألة الكونغو على دعامتين رئيسيتين هما، حسم الصراع الداخلي الحقيقي من خلال إجراء حوار بين كل الأطراف الكونغولية، ومعالجة مسألة أمن الحدود التي تشترك فيها بلدان متجاورة.

وتعرب حكومة بلدي مجددا عن تأييدها للمبادرات في المنطقة ولمبادرات منظمة الوحدة الأفريقية، وستقدم أي إسهام ضروري للنهوض بحل سلمي للصراع. ولدينا الثقة لأن نقاط التفاهم التي توصلت إليها الأطراف كثيرة ولأن الاختلافات المتبقية القليلة ستذلل عن طريق المفاوضات فيما بينها. ونقترح أن تستجيب إلى مبادرات الوساطة. ويتوقف الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى على استقرار البلدان التي تتكون المنطقة منها، وجمهورية الكونغو الديمقراطية طرف فاعل رئيسي في هذا الصدد.

وبالإضافة إلى ذلك، أن الفكرة الممتازة، فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام بشأن منطقة البحيرات الكبرى، ستؤتي ثمارها المتوقعة ما دامت تتناول جدول أعمال كاملا ومفصلا يمكن لجميع الأطراف المعنية أن توافق عليه. ويجب علينا الآن أن نبدأ العمل وأن نصيغ معا التزام الجميع بطريق السلام والتنمية.

وكل ما أريد أن أقوله لزميلي من زمبابوي إن تبادل التعليقات اللاذعة الخطابية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة لن يؤدي إلا إلى زيادة التوترات وتوسيع شقة الخلافات التي هي مصدر الحرب الدائرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأهيب به لأن يلجأ إلى حكم أفضل وإلى تقديم العقل على العاطفة وقبول حقيقة أن الطريق المؤدي إلى حل الصراع الذي سبب معاناة كبيرة للناس الأبرياء في جمهورية الكونغو الديمقراطية لن يكون إلا بالحوار والمشاورات فيما بين المعنيين أولا ثم فيما بين الأطراف المعنية الأخرى.

وفي الوقت الذي يجند فيه العالم كله لإيجاد مجموعات اقتصادية وسياسية كبيرة ولها مقومات البقاء لمواجهة تحديات العولمة، لا ينبغي لأفريقيا أن تتورط في حروب تقطع أوصال الدول المجزأة فعلا تجزئة كبيرة نتيجة للحدود الملائمة سياسيا الموروثة عن القوانين الاستعمارية.

السيد موامبا كبانغا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): طلبت الكلمة مرة أخرى ليس للرد على تشويهات الحقيقة التي قامت بها وفود الدول العدوانية ولكن لتسليط بعض الضوء على الحقائق الواضحة.

إن تاريخ حوض نهر الكونغو منذ عام ١٨٨٥ اتسم بعدد من الاعتداءات على حقوق الإنسان الخاصة بشعوبه. ومنذ ذلك الوقت ما فتئ المجتمع الدولي منشغلا بالبحث عن حل لتلك الأزمات. وتدخل الأمم المتحدة في سنة ١٩٦٠ في جمهورية الكونغو الديمقراطية مثال واضح على ذلك.

واليوم نتكلم عن العدوان المسلح على جمهورية الكونغو الديمقراطية لأن النتائج الإنسانية منذ أصاب انعدام الأمن منطقة البحيرات الكبرى كانت جسيمة. يجب على البشرية برمتها أن تحشد قواها لإنهاء العدوان، كما حصل في الماضي حينما استجاب المجتمع الدولي إلى تهديد السلام والأمن الإقليميين.

وكما تعرف الجمعية ارتكب روانديون ضد روانديين أعمال إبادة الأجناس على أراضي رواندا. وأدان المجتمع الدولي بالإجماع مصممي إبادة الأجناس هذه.

وكما سمعنا بجلاء يوم الجمعة الماضي في مجلس الأمن من وفدي رواندا وأوغندا فإن مروجي أعمال إبادة الأجناس وإيديولوجيتها في منطقتنا تمت ملاحقتهم وقتلهم وذبحهم حينما هربوا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، لتحييدهم وتفكيكهم وتحجيمهم وإدانتهم وعزلهم. لقد لطخت هذه المجازر صورة بلدي وكانت السبب الجذري لتردي العلاقات بين حكومة بلدي والمجتمع الدولي كما تمثله الأمم المتحدة. ومن حسن الحظ أن مرتكبي هذه الجرائم الفظيعة يكشفون اليوم، لأسباب أخرى، عن هوياتهم.

ولعل الجمعية تذكر أن المجتمع الدولي، توخيا للموضوعية فيما يتعلق بالمذابح البغيضة المرتكبة في تنجي تنجي ومغونغا ومقاطعة خط الاستواء، وذاك من قبيل ذكر أمثلة قليلة، انشأ لجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة. ومن حسن الحظ أن الذين لاحقوا مرتكبي إبادة الأجناس للقضاء عليهم اعترفوا بجرائمهم أمام الجمعية. في تلك الأحداث هلكت النساء والأطفال والمسنون.

وينبغي ألا تلقى بعد الآن المسؤولية عن هذه المجازر البغيضة على جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وكما أدان المجتمع الدولي هذه المجازر المزعومة التي أوشكت على أن تكون إبادة للأجناس يجب عليه اليوم أن يدين المجازر المرتكبة في منطقة العمليات، وهي المجازر التي تقدم المنظمات غير الحكومية بانتظام تقارير عنها. واليوم أخبرتني حكومتي مرة أخرى بذبح أكثر من ٢٥٠ شخصا في بوريني - انغويشي. وذلك بالإضافة إلى أكثر من ١٠٠ شخص بريء قتلوا قبل يومين في منغونغا قرب أوفيرا.

إذا مات على نحو منتظم مدنيون من رواندا وأوغندا على أيدي ثوارهم فهل هذا سبب وجيه لقتل وذبح السكان المدنيين في الكونغو، في المناطق التي تحتلها جيوشهم؟ أليس في إمكانهم، بوجودهم في أراضي الكونغو، أن يوفروا الأمن للمدنيين من سكانهم في أراضيهم وللمدنيين من الكونغو في أراضي الكونغو المحتلة؟ كيف تفهم الجمعية موت سواح غربيين في الوقت الذي يوفر فيه جيش أوغندا الأمن على طول الحدود بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. لِمَ ينبغي لهم أن يبذروا بذور إبادة الأجناس في صفوف سكان المقاطعات الشرقية لبلدي عن طريق هذا التمرد المفترض؟

ولا ينبغي لجمعيتنا أن يحرف انتباهها الخطابات الشديدة الزخرفة التي يلقيها المعتدون الذين، من أجل إشاعة اللبس، يتجاهلون الحقائق عن عمد. على سبيل المثال هذه هي حالة وفد أحد البلدان المعتدية الذي ادعى بأن الرئيس كابيلا لاحق المعارضين على أساس أصولهم العرقية وأبعدهم في بلده. وذكر السيد تشيسكيدي مثالا. ورئيس ذلك الوفد اختار عن دراية ألا يخبر الجمعية بأن السيد تشيشكيدي والرئيس كابيلا من نفس المجموعة الإثنية.

هذه الأنواع من التفاصيل الدقيقة القليلة المحذوفة ببراعة هي السبب في أن المفاوضات الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية للأزمة في جمهورية الكونغو لا تحقق التقدم.

إن هذه الوفود تبالغ في تطرفها للحالة داخل بلدي. كيف يمكن للانفتاح السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن يكون له أي علاقة بالأمن في أوغندا ورواندا ما لم تكن الفكرة هي الإطاحة بالحكومة القائمة في كينشاسا ألا يمكن للبلدان التي تدعي بأنها نماذج للديمقراطية أن تنتظر نشوء مؤسسات ديمقراطية حقا لترى مرشحيها ينتخبون عن طريق الاقتراع العام، بدلا من القيام اليوم بطلب مساعدة الرئيس كابيلا في ضم حواريها في فريق حكومة الكونغو.

وكما قلت في بداية بياني أنا مهتم هنا ليس بالاستجابة إلى التوكيدات الزائفة لوفود البلدان المعتدية ولكن بتسليط بعض الضوء على الحالة لتمكين الجمعية العامة من قيادة المجتمع الدولي نحو المشاركة الأكبر في هذه الأزمة كما فعل بعد الأزمة، في سنة ١٩٦٠، بإنهاء المجازر والقتل ولضمان احترام حقوق الإنسان. وهدف بياني هو دعوة المجتمع الدولي إلى مساعدة بلدي على الخروج بسلامة من هذه الفترة العصيبة جدا لتمكينه من الوفاء بأهدافه الملقاة على عاتقه بوصفه دولة ذات سيادة.

السيد سماكولا كوانوكا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): إنني أمارس حقي في الرد لا لأسهم في النغمة السلبية التي تسود هذه المناقشة، وإنما لأسهم بشيء إيجابي، لأن هذه هي رغبة حكومتي. ومن ثم، سأكرر الإعراب عن موقف أوغندا، ألا وهو أن أوغندا ملتزمة بالسعي إلى إيجاد حل سلمي للحرب الدائرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن أوغندا ليست لها أطماع إقليمية على الإطلاق في أراضي الكونغو.

ومع ذلك، من الضروري أن أفند بعض البيانات التي أدلي بها. وأود أن استعمل عبارات السير ونستون تشرتشل عندما أشار إلى الأعضاء الموقرين بأنهم يمارسون أنواعا من "عدم الدقة المصطلحية" لأنه، في اللغة المستخدمة في البرلمانات، لا يستطيع المرء أن يصف الأعضاء الموقرين بأنهم كاذبون، ولذا فإنني أرد على حالات "عدم الدقة المصطلحية" التي تكررت على لسان عدد من المتكلمين عصر اليوم.

ومن الحقائق أن أوغندا لا توفر قواعد عسكرية لمن يقاتلون ضد جيرانها ولم تعرض مطلقا توفيرها لهم. وعلى العكس من ذلك، يوفر السودان قواعد لمن يقاتلون ضد أوغندا. ويقدم السودان السلم والأمن لجيش الرب

للمقاومة، وهي منظمة إرهابية تشيع الفوضى في شمال أوغندا.

إن ممثلي السودان وزمبابوي وجها اتهامات خطيرة ضد القيادة السياسية في أوغندا. وحسب ما قالاه فإن أوغندا يقودها "نظام عسكري قمعي رفض إجراء انتخابات تعددية". ونحن لسنا نموذجا للديمقراطية، ولكنني فخور بتقاليد بلدي الديمقراطية التي بدأت في ظل الحكومة الانتقالية التي يقودها الرئيس موسيفيني. وخلال الـ ١٣ عاما الماضية، أجرينا انتخابات شعبية للمجالس من أدنى المستويات حتى البرلمان. ولدينا حكومة منفتحة بحيث أن من قتلوا أعزاءنا وخربوا بلدنا طلب إليهم أن يشتركوا في الحكومة الحالية بغية بناء توافق آراء سياسي وكسر حلقة الانتقام. وقليلون جدا من القادة في أماكن أخرى هم من بوسعهم أن يفعلوا ذلك.

إن لدينا صحافة حرة إلى حد أن أي شخص يمكنه أن يسب رئيس البلد دون أن يخشى السجن. وأنا لا يمكنني أن أتحدى المندوبين الذين وجهوا تلك الاتهامات، ولكنني يمكن أن أدعوهم، وسأقدم بطاقات سفر مجانية لأولئك الممثلين لكي يأتوا إلى أوغندا ويلاحظوا بأنفسهم مستوى الحرية الذي يتمتع به الأوغنديون طوال الـ ١٣ عاما التي عاشوها في ظل الحكومة الحالية. ونحن لدينا صحف يملكها القطاع الخاص. والصحفيون لا يسجنون. ولدينا ثمان قنوات تلفزيونية خاصة تتميز بتقديم برامج النقاش طوال اليوم. وهذه أشياء لا توجد في أجزاء عديدة من أفريقيا.

وقد أشار أحد المتكلمين إلى الرئيس موسيفيني بوصفه من كبار المعجبين بهتلر. ولن أضفي على هذا الاتهام قيمة بالرد عليه، ولكن معارضة أوغندا لإبادة الشعوب تبين بجلاء أن الرئيس موسيفيني لا يمكن أن يكون من المعجبين بهتلر.

إن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة رصد حقوق الإنسان وعدد كبير من المنظمات غير الحكومية أعلنت مرارا وبصورة حقيقية أن أطفال أوغندا يختطفون إلى السودان حيث يباعون كرقيق. وهذه الأقوال ليست صادرة عنا وإنما ذكرتها تلك المنظمات الدولية. وهذه حقائق. ولا يمكن إذن أن يتهمنا أحد باختلاق الأباطيل.

وهناك حرب في جنوب السودان. وقد بدأت تلك الحرب منذ ٥٠ عاما تقريبا. ولا يمكن اتهام حكومة أوغندا في ظل قيادة الرئيس موسيفيني بأنها مسؤولة عن تلك الحرب. واستمرار الحرب لأكثر من ٤٠ عاما موضوع أرى أنه ينبغي أن نلوم عليه نظام الخرطوم فهذا ليس خطأ حكومة أوغندا.

وقبل أن أنهي كلامي، اسمحوا لي أن اقتبس عن غايتانو موسكا، وهو مفكر إيطالي من القرن الماضي، حيث قال لنا إن العديد من الأوروبيين قد درجوا على تصديق المزاعم التاريخية التي تقول بأن الفاندال والقوطيين الغربيين دمروا الإمبراطورية الرومانية. وقال موسكا إن ذلك ادعاء كاذب - فالامبراطورية الرومانية كانت قد اهترأت من داخلها وقد انهارت بسبب الدمار الداخلي. وأظن أن ما قاله موسكا عن القوطيين الغربيين والفاندال الذين اتهموا بتدمير الامبراطورية الرومانية يمكن أن يقال عمن ذكروا أن المشاكل في البلدان المجاورة لنا قد صنعتها أوغندا.

وأود أن اختتم كلامي بما بدأته به أي التركيز على الناحية الإيجابية. إنني أناشد أعضاء الجمعية العامة المجتمعين هنا اليوم تأييد المبادرات السلمية الجارية التي تنفذها منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وليبيا حتى يسود السلام والهدوء في منطقتنا، بما في ذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد مازمهاكا (رواندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ كلامي بتصحيح بعض الأكاذيب التي ذكرها المتكلمون السابقون عن بلدي.

إن رواندا متهمة بالإقصاء، وقد عنوا بذلك أن حكومة رواندا اليوم تمارس الإقصاء. وأود أن أذكر أولئك المتكلمين بأنه، بحلول عام ١٩٩٤، كان هناك ٣,٢ مليون لاجئ رواندي أبعدتهم حكومات كانت في السلطة قبل الحكومة الحالية، ونحن نفخر بأننا، خلال عامين، أعدنا توطين جميع أولئك اللاجئين الذين يمثلون نصف سكان بلدي تقريبا. وإذا كان ثمة إقصاء في رواندا، فهذه الحكومة ليست مسؤولة عنه.

وأود أن أضيف أيضا، وأن أقارن وجهات النظر التي أعلنها المتكلمون قبلي، بشأن هذه المسألة، وأن أقول أن رواندا فيها ثمانية أحزاب سياسية في برلمانها وأن خمسة أحزاب سياسية هي التي تشكل تحالف حكومة الوحدة الوطنية. وفي رأيي أن من تكلموا عن الديمقراطية والتعددية لا يمكن أن يرقوا إلى هذا المستوى من الانفتاح.

إنني أود أن أؤكد مجددا أن رواندا تحترم سيادة جيراننا وسلامتهم الإقليمية وأن أذكر مرة أخرى أننا نتوقع من جيراننا أن يفعلوا الشيء نفسه في إطار أحكام ميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. وتؤيد رواندا أيضا جهود السلام المكرسة في بروتوكول لوساكا، والتي يقودها الرئيس تشيلوبا رئيس زامبيا. ونحن نرى أنها تمثل السبيل الوحيد إلى إيجاد حل سلمي للأزمة الكونغولية.

وفي الوقت الذي نحرز فيه تقدما، تغدو بعض الدول أكثر تشاؤما وقلقا بالنسبة لهذه العملية. ويسعدني أن أبلغ الجمعية أن حكومتي أبلغتني أن الرئيس شيلوبا وافق على معاملة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، المتمرد، معاملة الند للند على طاولة المفاوضات. وربما يتذكر الأعضاء، أنه أعلن بالأمس أن ذلك كان إحدى العقبتين المتبقيتين أمام التوصل إلى تسوية تفاوضية. ويحدوني الأمل في أن يكون ذلك قد تم وقيل على جناح السرعة وأننا في طريقنا إلى أن نشهد استئنافا للمفاوضات على أساس مستقر قريبا جدا.

والنقاط المتبقية التي أثيرت بالأمس كانت تتعلق بمسألة نزع سلاح المتمردين وما إلى ذلك، وتعتقد حكومتي أنه ما أن يجلس الطرفان معا على طاولة المفاوضات، تصبح المسألة قضية تفاوضية لا ينبغي لنا التعليق عليها الآن.

ويجب أن اختتم بياني بشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحتكم هذه الفرصة لي للرد على الموضوعات التي أثيرت خلال هذه المناقشة الهامة.

السيد أحمد (السودان) (تكلم بالعربية): نأخذ الكلمة لنمارس حقنا في الرد على ادعاءات سفير أوغندا، الذي يحاول بدوره أيضا إيهام وخداع ممثلي الوفود، كما حاول الوزير الأوغندي بالأمس خداع المجتمع الدولي بتقديم سلسلة من الأكاذيب لتبرير غزو أوغندا للكونغو الديمقراطية.

إن القضية التي نحن بشأنها اليوم قضية واضحة وضوح الشمس ولا لبس فيها. فالأمر يتعلق بغزو أوغندا للكونغو الديمقراطية. فما هي علاقة السودان بذلك؟ نحن نعلم بأن أوغندا تسعى وبكل الوسائل للزج باسم السودان في هذا النزاع، والسعي لإيجاد أسباب خارجية لتبرير غزوها الفاضح للكونغو الديمقراطية. وهو أمر لن ينطلي على فطنة ممثلي المجتمع الدولي.

لقد ادعى ممثل أوغندا قبل قليل بأن بلاده لا توفر قواعد للمتمردين في جنوب السودان. ونتحداه أمامكم أن ينكر أن أوغندا استضافت مؤتمرا للمعارضة المسلحة برعاية وإشراف دولة عظمى للإطاحة بالحكومة في السودان عن طريق العنف. ورتبت مؤخرا مؤتمرا للمعارضة المسلحة في فبراير، شارك فيه كل المسؤولين الأوغنديين، وأكرر كل المسؤولين الأوغنديين، ومع ذلك تستمر سلسلة الأكاذيب.

إن مندوب أوغندا يدعي مجددا بأن أوغندا ليست لديها مطامع في الكونغو الديمقراطية، وليست لديها مطامع توسعية. إن حصيلة مغامرات موسيفيني في منطقة البحيرات الكبرى هي بحيرات أخرى من دماء الأبرياء، أعادت الإنسانية كلها إلى عصور النازية والتيه والظلام.

إن رئيس النظام في أوغندا والمحيطين به هم ثلة من الفاسدين لم يجدوا غير ثروات الكونغو الديمقراطية لنهبها. فالعالم كله يعرف الفساد الذي يزكم الأنوف. فهذه هي الديمقراطية التي يتحدث عنها مندوب أوغندا.

إن ما ارتضيناه لمشكلة جنوب السودان، وهي مشكلة أفريقية، تهم كل الأفارقة وهم جديرون بحلها، هو عن طريق الحوار والحل السلمي؛ عن طريق الهيئة الحكومية لمكافحة الجفاف والتنمية، وهي تضم دولا في شرق أفريقيا بما فيها أوغندا.

فماذا قدمت أوغندا للهيئة، غير تفاقم مشكلة جنوب السودان، بالغزو المباشر لجنوب السودان، وتمويل المتمردين والإرهابيين، وفتح المعسكرات لهم؟ إن حقائق

دعم أوغندا للتمرد واضحة ولا تحتاج إلى أي تعليق وشرح منا. ومع ذلك يستمر ممثل أوغندا في أكاذيبه. إن العدوان هو العدوان. لذلك، يدين السودان مجددا هذا العدوان. ونطالب أوغندا سحب قواتها فورا من الكونغو الديمقراطية، والكف عن خداع المجتمع الدولي بالحديث عن الالتزام بالحل السلمي والحديث عن أن أوغندا ليست لديها مطامع في أراضي الكونغو ولا في دول الجوار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لقد اختتمنا المرحلة الحالية من نظرنا في البند ١٦٧ من جدول الأعمال.

تنظيم العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): قبل أن نرفع الجلسة أود أن أقول بضع كلمات عن مسألة عاجلة تحدث عنها رئيس الجمعية العامة بالأمس في هذه القاعة.

كما يعلم الأعضاء، فإنه لم يتم التوصل بعد إلى توافق آراء بشأن موعد افتتاح الدورة الرابعة والخمسين، وبالتالي، لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مواعيد المناقشة في الدورة الرابعة والخمسين ومواعيد الدورة الخاصة التي تستمر يومين بشأن البلدان الجزرية الصغيرة النامية.

إن مسألة هذه التواريخ قد أصبحت مسألة ملحة جدا بالنسبة للوفود. وفيما يتعلق بالمناقشة العامة في الدورة الرابعة والخمسين، فإن الأمانة ظلت تتلقى استفسارات عديدة من الوفود الحريصة على معرفة مواعيد المناقشة العامة حتى تتمكن من اتخاذ الترتيبات اللازمة لكبار مسؤوليها الذين سيحضرون ذلك الجزء من الدورة الرابعة والخمسين.

وقد أجرى الرئيس، ومؤخرا شخصي، بوصفي رئيسا بالنيابة، مشاورات واسعة بشأن مسألة هذه التواريخ. وأفهم أنه لا تزال هناك مشاورات جارية، وأحث الدول الأعضاء المشارِكَة في هذه المشاورات على التوصل إلى توافق في الآراء بأسرع ما يمكن.

ولا يسعني إلا أن أؤكد على أهمية هذه المسألة والأهمية القصوى للتوصل إلى توافق في الآراء قريبا حول هذه التواريخ. فإذا لم نتمكن من ذلك في المستقبل القريب، فإن الترتيبات التي تتخذ في العواصم وفي المقر بشأن الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة والدورة الخاصة المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية سوف تتأثر بشدة، بما يضر بكل المعنيين.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٠